مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٣٣**
الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد عون	(مالي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة تان
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فرنكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2001/1132 و Corr.1).

01-67770 (A)
0167770

افتتحت الجلسة الساعة١٠/٤٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بالآنسة ميغنونيت باتريشيا دورانت، الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا واثق من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق تقديرنا للسفيرة دورانت على المهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدارت بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2001/1132 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بلجيكا والبوسنة والهرسك، يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كوسليجيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دو ريوت (بلجيكا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإن لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/1132 و Corr.1، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة، سيقوم السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بعرض هذا التقرير.

أعطيه الكلمة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): إن التقرير المرحلي الذي أعده الأمين العام، والذي صدر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، معروض على أعضاء المجلس.

ما يزال عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يستند إلى خطة البعثة لتنفيذ الولاية المنوطة بها، والتي تشكل إطارا تنفيذيا واستراتيجيا موحدا لاستكمال الولاية الأساسية للبعثة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ويتذكر أعضاء المجلس أنه تم تقديم هذه الخطة إلى المجلس العام الماضي في تقرير سابق للأمين العام وأنها كانت أيضا متاحة عندما اجتمع جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، مع المجلس آخر مرة قبل بضعة أسابيع. وتحدد هذه الخطة أهداف البعثة

والبرامج والطرائق لتحقيق هذه الأهداف. ولقد تمت تصفية المهمات الأصلية المدرجة في الخطة إلى ٦٦ نقطة محددة. وتم الآن استكمال ٤٣ منها، و مازالت هناك ٢٣ نقطة يجري تنفيذها. ويقدم التقرير التفاصيل اللازمة لهذه الخطة، وقد يبين أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تسير على ما يرام نحو تحقيق ولايتها الأساسية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي الوقت ذاته، ما زالت هناك تحديات سياسية وتشغيلية هامة تواجهنا. وبعض مشاريع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك – مثل تنحية ضباط شرطة على أساس سجلاتهم وقت الحرب – تواجه معارضة سياسية. وما زال التشريع الخاص بمشروع مفوض الشرطة يواجه معارضة الأحزاب القومية، وفي الكانتونات التي يسيطر عليها الكروات بصفة رئيسية. وما زالت إعادة الانتشار الطوعية لضباط الشرطة المنتمين إلى أقليات بطيئة وصعبة. وسوف يبقى الدعم المستمر من مجلس الأمن والدول الأعضاء التي تتمتع بنفوذ خاص لدى الأطراف، وكذلك من الممثل السامي في الميدان، أمرا ضروريا لإنجاح البعثة.

وبعض مشاريع البعثة، مثل دائرة حدود الدولة أو تدريب وحدات مكافحة الشغب، يعتمد على تأمين المساعدة المالية الإضافية. وما زالت مساعدة المانحين في هذا المجال مطلوبة بشدة، بالرغم من أنني أفهم أن مؤتمر المانحين الثنائيين المنعقد مؤخرا في سراييفو قد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، لن يتم الانتهاء بالكامل من جميع المشاريع المدرجة في خطة تنفيذ ولاية البعثة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، حيث أنها صممت لإنشاء آليات وهياكل مستمرة، كتلك التي تستهدف توظيف الأقليات أو التعاون بين مختلف الكيانات والشرطة الإقليمية. وسوف تتطلب هذه الهياكل مباشرتها في مرحلة ما بعد انتهاء ولاية البعثة. ولذلك ستبقى هناك حاجة الى استمرار الرصد والمساعدة بغية الحفاظ على ما حققته الأمم المتحدة طوال السنوات الست الماضية.

ونظرا للالتزامات العديدة التي تواجهها الأمم المتحدة، يرى الأمين العام أنه ربما تتولى جهات إقليمية فاعلة المسؤولية عن بعثة لاحقة، وهي الجهات التي ينبغي أن تمتلك القدرة على المحافظة على منجزات البعثة وإثمار المشاريع الجاري تنفيذها بعد رحيل البعثة. وعلى أساس التجربة التي اكتسبناها والدروس التي تعلمناها – ليس في البوسنة فحسب بل أيضا في كوسوفو وتيمور الشرقية – نعتقد أنه سيكون أمرا مرغوبا فيه أن تجمع مثل هذه البعثة تحت سقف واحد مسؤوليات الشرطة والنظام القضائي والتأديبي. وتقييمنا هو أن هذه المهمة يمكن أن تنفذها بعثة أصغر حجما يبلغ قوامها حوالي ربع الموظفين الحاليين لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بمن فيهم ما يقرب من ٤٥٠ ضابط شرطة.

وإننا نرحب بالخطوات والتقييمات الأولى التي قام بها الممثل السامي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التخطيط لوجود دولي يرصد الشرطة بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويتعاون الممثل الخاص للأمين العام بالكامل مع هذه المنظمات. ولقد أمدتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بخبرتها ومعرفتها المؤسسية بغية تيسير مهمتها، والبعثة مستعدة للعمل بشكل وثيق جدا مع المنظمة التي ستتولى المسؤولية عن فترة ما بعد انتهاء ولاية البعثة.

وتُناقش هذه القضية في اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، الذي ينعقد في بروكسل ونحن نتكلم الآن. ونأمل أن يكون هناك وضوح أكبر في هذا الموضوع في المستقبل القريب. وسيكون ذلك مهما لضمان التخطيط

في حينـه والانتقـال السـلس والمنظـم إلى البعثـة اللاحقـة. وسنطلع بالطبع مجلس الأمن على هذه التطورات.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. كذلك نشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الواضحة بشأن البعثة.

ومن الواضح أن الممثل الخاص للأمين العام، جاك كلاين، وفريقه في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يقومان بعمل ممتاز في البوسنة والهرسك، وينبغي تهنئتهما.

مازال أمامنا عام آخر قبل الاستكمال المنتظر لولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وبإيجاز، ولاية البعثة تتمثل في الإسهام في إرساء سيادة القانون في البوسنة والهرسك من خلال المساعدة في بناء قوة شرطة محترفة. وهذه مهمة كبرى. ولكن ما فعله السيد كلاين والبعثة حتى الآن أمر مشجع، على أقل تقدير. ومن المؤكد أنهما أحرزا تقدما نحو استكمال الولاية الأساسية، كما يمكن أن نرى من منجزاتهما حتى الآن في تحسين الروح المهنية لتعاون الشرطة والتعاون بين مختلف الكيانات والشرطة الإقليمية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية. ونأمل أن تحقق جهود البعثة لزيادة تمثيل الأقلية في قوات الشرطة نتائج أفضل.

ولكن ما يتجاوز أداء السيد كلاين والبعثة لعملهما التشغيلي بشكل جيد هو أنهما أظهرا أيضا بُعد نظر بالتأكد من التنفيذ السليم للمهمة. وهناك نموذجان هامان يثبتان ذلك.

الأول، يتقيد السيد كلاين والبعثة على نحو وثيق بالنهج القائم على تحقيق النتائج والذي شرعا فيه قبل عامين لتنفيذ ولاية البعثة بحلول نهاية العام القادم. وما زالا ينفذان خطة تنفيذ الولاية التفصيلية بحذافيرها، وهي الخطة التي وضعاها لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ لمساواة منجزاتهما بالأهداف والمعايير ومؤشرات الأداء المحددة ولإجراء تعديلات بناء عليها. وما فتئت سنغافورة تضغط من أجل أن يتخذ مجلس الأمن نهجا قائما على تحقيق النتائج منذ انضمامنا إلى المجلس. ويمكن للمجلس أن يتعلم الكثير مما يفعله السيد كلاين والبعثة.

وثانيا، أرسى السيد كلاين والبعثة، في مرحلة مبكرة وعند اعتماد خطة تنفيذ الولاية، استراتيجية خروج واضحة للبعثة. و لم يحددا الوقت الذي تستطيع فيه البعثة الخروج من البوسنة والهرسك فحسب، بل حددا أيضا الحاجة إلى وجود بعثة لاحقة للحفاظ على ما تم إنجازه فيما يخص إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك. ولقد تم تنفيذ ذلك وفقا لما يمليه الضمير. وبوجود عام واحد على إنهاء البعثة، دعا الأمين العام إلى اتخاذ قرار مبكر بشأن إنشاء بعثة لاحقة ذات حجم أصغر بكثير لتوفير الرصد والمساعدة الدوليين المستمرين. ونلاحظ أن الأمين العام أكد على الرغبة في أن تتولى جهات إقليمية فاعلة مسؤولية مثل هذه البعثة. ونهيب بجميع الجهات المعنية أن تستجيب لدعوة الأمين العام. وسيكون ذلك دليلا حيا آخر على تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن بشأن "لا انسحاب بدون استراتيجية" (S/2001/905).

ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لم يجر في فراغ. وربما تكون البعثة قادرة على تحقيق خروج واضح من البوسنة والهرسك بعد إنجاز ولايتها، ولكن السلام والتنمية المستدامين لا يمكن أن يتحققا لأي أمة ما لم تتوفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ونلاحظ أن هذا هو دور الممثل الخاص لتنفيذ اتفاق السلام، والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى. وحقيقة الأمر، أنه للقيام بهذه المهمة، تعتمد البعثة على الممثل الخاص في تهيئة الظروف الضرورية. ونجد

مثالا واضحا على ذلك في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام (S/2001/1132):

"استمرت الهيئة القضائية المستقلة العاملة ضمن إطار مكتب الممثل السامي في التركيز على رفع مستوى السلك القضائي (القضاة والمدعون العامون). بيد أن التقدم المحرز كان بطيئا، وحتى في الأماكن التي يؤدي فيها أفراد الشرطة ومؤسساتها التزاماتهم ومسؤولياتهم بشكل كامل، أعاق سوء التصرف القضائي محاكمات مرتكبي العنف الإثني ومسيئي استخدام سلطات الشرطة والمتجرين بالأشخاص. وغالبا ما تثبط عزيمة أفراد الشرطة في المضي بعمليات التوقيف ورفع الدعاوى، كما أن ثقة الناس بالنظام القضائي ضعيفة والفساد ما زال مستشريا"

ولابد أن تكون هناك أمثلة مشابهة أخرى. فمن الواضح أنه لابد أن تتهيأ كافة الظروف الأساسية في البوسنة والهرسك كيما يتحقق السلام والتنمية الدائمان. وتزداد هذه النقطة وضوحا بمقارنة وجود إطار للشرطة على مستوى الدولة وخدمات على مستوى الدولة في غياب جيش وطني واحد في البوسنة والهرسك. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لأمة أن توجد بجيشين مستقلين، بينما يتواجد رجال الشرطة في إطار وطني واحد. ولا أعتقد أن أي بلد آخر قد مر بمثل هذا الوضع.

وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي أن أتكلم عن مسألة إجرائية. فقد اتخذ مجلس الأمن خطوة إلى الأمام حين عقد جلسة علنية مع كل من ممثله السامي ولفغانغ بيتريتش، والممثل الخاص للأمين العام كلاين في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونرى أن هذه الممارسة ينبغي أن تستمر في الجلسات العلنية التي قد تعقد بشأن البوسنة والهرسك في المستقبل، كلما أتاحت الفرصة ذلك. وبهذه الطريقة، سيكون بوسع المجلس أن يرى الصورة الكاملة لما يحدث في البوسنة والهرسك وما تفعله كل الأطراف الفاعلة بغية تحقيق تقدم في مسألة البوسنة والهرسك، بما في ذلك التنسيق فيما بينها. وبغية تحقيق الاستفادة الكاملة في هذا الصدد، ربما كان بإمكان الممثل السامي ورئيس بعثة الأمم المتحدة أن يقدما تقريريهما في نفس الوقت تقريبا. وبالطبع، إن تواتر هذه التقارير يمكن تحديد توقيته بشكل مناسب بحيث نحقق التوازن بين الحاجة إلى عقد جلسات منتظمة ولا نثقل على عاتق السلطتين.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب مرة ثانية عن أطيب تمنياتي لكم، سيدي، برئاسة ناجحة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، مؤكدا على كامل وخالص دعمنا لوفدكم في الاضطلاع بهذه المهام المسؤولة. وأود أيضا أن أشيد بالسفيرة دورانت، ممثلة جامايكا، وفريق معاونيها على إدارتهم المتميزة لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويسرني أن أتقدم بالشكر لمساعد الأمين العام، السيد هادي العنابي، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها، كما أود أن أنتهز هذه الفرصة للتنويه بالجهود المجدية التي بذلها الممثل الخاص، السيد جاك بول كلاين، وفريق معاونيه في تنفيذ المهام الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

بعد ست سنوات من دايتون وقبل عام من انتهاء ولاية البعثة، يمكننا أن نشهد طائفة واسعة من التطورات الإيجابية في البوسنة والهرسك. ومن وجهة نظرنا، فإن استمرار التقدم في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي هناك ستتوقف على ثلاثة عناصر أساسية.

أولا، لن يكون هناك أي انفراج ملموس ما لم تتحمل حكومة البوسنة والهرسك نصيبها من المسؤولية

للنهوض بمجتمع متعدد الأعراق. وفي هذا الصدد، فإن تعيين لجنة الانتخابات مؤخرا، والتي تحملت بالفعل المسؤولية الوطنية عن عقد الانتخابات، يعد علامة مشجعة.

وثانيا، بما أن الوضع الإجمالي في البوسنة والهرسك لا يزال هشا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يصبح أكثر مشاركة في هذا البلد. وغني عن القول، إن فشل الجهود الدولية في هذه الدولة سيكون له أثر فوري ودراماتيكي على المنطقة برمتها.

وثالثا، نعتقد أن الطريق إلى المصالحة بين الأعراق وتطوير المؤسسات الديمقراطية والمستقرة للدولة في البوسنة والهرسك يكمن في تنفيذ الدليل التفصيلي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لهذا البلد. ونحن ندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى اتباع هذه المبادئ التوجيهية الهامة بشكل نشط.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره، ومفاده أنه بينما تتأهب البعثة لأن تكمل ولايتها الأساسية في عام ٢٠٠٢، فربما كان من المستحسن أن تقوم جهات فاعلة إقليمية بتحمل مسؤولية استمرار رصد الأوضاع والمساعدة في الحفاظ على ما تحقق في هذا البلد. وأنا على ثقة بأن مثل هذا النهج أكثر من مقبول: بل هو مهم بصورة حيوية.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الخطوة الهامة ينبغي أن تعتمد على استراتيجية دخول دقيقة. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب من السيد العنابي أن يعلق على الجوهر العملي للأنشطة التي يقوم بها الممثل الخاص، السيد كلاين، والتي تستهدف تعزيز التعاون مع المنظمات التي تقوم بتقييم متطلبات بعثة الشرطة للمتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفدي أيضا أن يسمع تعليق السيد عنابي بشأن نسق مثل هذه البعثة وتشكيلها المحتمل.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتسمت أنشطة البعثة بعدد من الإنجازات الهامة. وعلى الرغم من المقاومة، نجحت بعثة الأمم المتحدة في تحقيق تحسن نوعي في التعاون بين مختلف الكيانات والتعاون الإقليمي في مجال الشرطة، بالإضافة إلى أنشطة دائرة حدود الدولة. ونرحب بالنتائج التي أبلغنا بها بشأن بدء مشروع مفوض الشرطة، واستحداث القانون التأديبي وإعداد وكالة حكومية للإعلام والحماية.

ومن الواضح أن قائمة الإنجازات هذه لم تشمل كل ما تحقق. ومع ذلك، فإن قائمة المهامات التي لا يزال يتعين تنفيذها أطول بكثير. وفي هذا الإطار، أود أن أتناول نقطتين أساسيتين .

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أبلغ رسالة من حكومة أوكرانيا تتعلق باهتمامنا البالغ بتكثيف وتعزيز التعاون مع بعثة الأمم المتحدة ومع السلطات في البوسنة والهرسك في التعامل مع قضية الاتجار بالبشر. وأود أن أؤيد أنشطة البعثة في إطار البرنامج الخاص بعمليات الاتجار بالأشخاص، وأن أعرب عن التزامنا بمزيد من التعاون في هذا المضمار. ونحن على استعداد لمناقشة الترتيبات العملية لمثل هذا التعاون.

وثانيا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى قضية الأقليات الوطنية في البوسنة والهرسك. وقد أثار وفدي هذه النقطة أكثر من مرة في مناسبات عديدة.

وكما يشير التقرير بشأن حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، الذي قدمه مؤخرا خوسيه كوتيليرو، الممثل الخاص للجنة المعنية بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة، فإن الظروف من أجل الإحياء الوطني والسياسي والثقافي للأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية في البوسنة والهرسك لا تزال

غير مرضية. وأود أن أطلب من السيد العنابي أن يعلق على التطورات الجارية في هذا المضمار. وأعتقد أن هذه المسألة يمكن أيضا أن يتناولها التقرير التالي للأمين العام إلى مجلس الأمن عن أنشطة البعثة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أوكرانيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجّهها إلي.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): سيدي، نظرا لتوليكم رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي برئاسة ناجحة جدا وأن أتعهد لكم بتأييد وفدي وتعاونه الكاملين.

كما أود أن أردد المشاعر التي أعربتم عنها للسفيرة باتريسيا دورانت، ممثلة جامايكا، على إدارتها المتازة لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

واسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في التوجه بالشكر إلى الأمين العام على التقرير الذي قدمه عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وإلى السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد، على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها صباح اليوم.

إن وفدي يحيط علما بالتقدم المحرز منذ التقرير الأخير للأمين العام. ولقد كانت البعثة ناجحة جدا في إعادة تشكيل أجهزة إنفاذ القوانين في البوسنة والهرسك، ولا سيما قوة الشرطة. وإننا نشيد بالعمل الذي قام به الممثل السامي السيد بيتريتش؛ والممثل الخاص للأمين العام السيد كلاين؛ وجميع الرجال والنساء العاملين معهما لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تعمل - ولو في ظل ظروف صعبة للغاية وبالرغم من قدر كبير من اللامبالاة السياسية - بنجاح على إنشاء هياكل راسخة لقوة شرطة وطنية لممارسة وإنفاذ سيادة القانون في البوسنة والهرسك. ويسرنا أن نعلم أن مشروع مفوضي الشرطة يتقدم جيدا وأن العديد من مفوضي الشرطة المؤقتين قد تم تعيينهم في وزارة الداخلية الاتحادية، وكانتونات الاتحاد الستة وفي وزارة داخلية جمهورية صربسكا. بيد أن القلق يساورنا لأن المشروع يواجه عوائق في الكانتون المختلط بين الكروات والبوشناق وفي الكانتونات التي تعيش فيها أقلية كرواتية. وندعو الأطراف المعنية إلى التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للتوصل إلى تسوية عاجلة لهذه المشكلة.

ويساور وفدي القلق من أن تمثيل جاليات الأقليات في قوات الشرطة المحلية لا يزال يشكل مشكلة خطيرة. ومن المهم للغاية ألا يدخر أي جهد لكفالة أن تمثّل الأقليات تمثيلا كافيا في قوة الشرطة. وإننا نرحب في هذا الصدد، بتعيين ضابط شرطة من البوشناق في منصب نائب رئيس المركز في مركز الشرطة الذي افتتح مؤخرا في سربرينيتسا. فمن شأن مثل هذه التعيينات أن تساعد على بناء ثقة السكان بقوة الشرطة المحلية. كما يسرنا أن نلاحظ أن هناك زيادة بنسبة ١,٤ في المائة في عدد الإناث الممثّلات في قوة الشرطة. ويرحب وفدي بهذا التطور ويشجع اشتراك المرأة في إنفاذ القانون والنظام في بلدها.

وتعتبر الزيادة في عودة جاليات الأقليات إلى البوسنة والهرسك بمثابة إشارة واضحة أخرى إلى أن الحالة على الأرض آخذة في التحسن. ونحن نشجع الآخرين من لاجئين ومشردين داخليا على العودة إلى ديارهم.

إن الولاية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ستنتهي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويتعين على المجلس، قبل ذلك الموعد، أن يبت في نوع البعثة التي ستتولى المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة

والهرسك – بعثة قائمة بذاتها لمراقبة الشرطة أو بعثة شاملة لسيادة القانون على النحو المتوخى في اتفاقات دايتون. ونعتقد بأنه ينبغي دراسة هذين الخيارين بكل جدية، مع مراعاة الجوانب المالية بالإضافة إلى ضرورة مواصلة المراقبة والمساعدة للمحافظة على ما حققه المجتمع الدولي حتى الآن في البوسنة والهرسك. وإننا نفهم أن السيد كلاين يتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تقييم الاحتياجات اللازمة لبعثة المتابعة المتعلقة بالشرطة. ونتطلع إلى الحصول على تقرير شامل، الأمر الذي سيساعدنا على اتخاذ قرارات سليمة.

وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد حققت إنجازات هامة في تحسين الحالة على الأرض منذ إنشائها، فإن الحالة الاقتصادية لا تزال هشة جدا. وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لحساب بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، مبلغ ١٠٧,٦ مليون دولار، من أصل ١٤٤,٧ مليون دولار خصصتها الجمعية العامة لأنشطة البعثة. ويمكن أن يترتب على نقص الأموال تأثير سلبي على نجاح البعثة. ولذلك، فإننا نهيب بجميع الدول الأعضاء أن تقوم بتسديد الدفعات اللازمة، كما نناشد المانحين أن يقوموا بتوفير التمويل لمشاريع البعثة التي تحظى بالأولوية. وكما أبرز تقرير الأمين العام، لا يزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتغلب على الماضي المفجع ولتعزيز طاقات البلد على الاستدامة الذاتية والمساعدة على الوفاء بالشروط اللازمة للتكامل الأوروبي.

في آخر مرة قمنا فيها بمناقشة مسألة البوسنة والهرسك، لاحظ الوفد النرويجي بحق أن التقدم المحرز في المنطقة هو تقدم تدريجي إلا أنه ليس جوهريا. وفي التقرير الجديد الذي حصلنا عليه الآن، يبدو أن هناك بعض التغييرات الأساسية الجارية، وخاصة في مجالات الأمن، بما في ذلك استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتخفيف حدة الفقر وإصلاح الهياكل الأساسية الكهربائية، بالإضافة إلى التوعية بحقوق الإنسان. ومن واجبنا وواجب المجتمع الدولي أن تحظى هذه الجهود والقوى الديمقراطية التي ستعزز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك بالدعم الكامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تهانينا سيدي ومرحبا بكم في منصب الرئاسة. ولكم منا التأييد القوي فيما يَعِد بأن يكون شهرا مفعما بالنشاط.

كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلينا اليوم.

إننا نجتمع هنا في وقت حاسم نوعا ما بالنسبة لمستقبل المحافظة على النظام في البوسنة والهرسك. وقد لاحظنا ما ذكره السيد الهادي العنابي عن رأي الأمين العام بأنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تقوم بتوفير البعثة التي تخلف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وسوف يكون هذا الأمر من المسائل التي ستناقش في المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، الذي سيعقد في بروكسل اليوم وغدا، وسنكون، بطبيعة الحال، على اتصال مع الأمم المتحدة بشأن ما تسفر عنه تلك المداولات من نتيجة.

لقد تم تحقيق تقدم هام في ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فسيادة القانون تعتبر شرطا أساسيا لأي ديمقراطية تؤدي عملها تماما، وينطبق ذلك على البوسنة والهرسك بقدر ما ينطبق على الأنحاء الأخرى من العالم. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تقديم مساهمة هامة في هذا المجال. بيد أن هناك ضرورة لمواصلة العمل، ولا سيما من أجل إنشاء قوة شرطة سياسية،

لتحسين القدرة على السيطرة على الجماهير ولزيادة التمثيل المنخفض غير المقبول للأقليات في قوة الشرطة، على نحو ما ذكره السفير كونجول، ممثل موريشيوس.

وترمي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كما يعلم المجلس، إلى إنجاز ولايتها الأساسية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام القادم. بيد أن علينا، مع التسليم بهذه الحقيقة، أن نعترف بأن مهمة إصلاح الشرطة لم تنجز. إذ لا تزال هناك أوجه ضعف هيكلية خطيرة. وهناك تحد رئيسي سيتمثل في إبعاد المناورات السياسية عن مسألة حفظ النظام. ويجب على بعثة المتابعة الخاصة بالشرطة أن تتناول مسألة إصلاح الشرطة كجزء من استراتيجية أوسع لإصلاح القضاء وتوطيد سيادة القانون في البوسنة والهرسك. وسوف يكون هذا الأمر من الاعتبارات التي ستحفز مشاركتنا في مجلس تنفيذ السلام في بروكسل هذا الأسبوع.

كما أن من المهم أن نشرع في وضع تخطيط مفصل لبعثة المتابعة في أقرب فرصة ممكنة. ويتعين أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بدور حاسم في كفالة نجاح البعثة القادمة.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إننا نأمل أن تتمكن البعثة الخلف من الاعتماد على الدعم الفاعل من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أثناء مرحلة التسليم والاستلام، وأنا متأكد أنها ستتمكن من ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر. وسيقدم لكم وفد الصين الدعم الكامل في عملكم.

وأود أيضا أن أشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية المفصّلة التي قدمها. ويؤيد وفد الصين التحليل والآراء الهامة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2001/1132) . إضافة إلى ذلك، نسجل رسمياً تقديرنا لمساعي السيد جاك بول كلاين وفريقه.

المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هي تشكيل قوة شرطة للبوسنة والهرسك محترفة وديمقراطية وغير تمييزية. ويسرنا أن نلاحظ أن البعثة حققت، منذ تقرير الأمين العام الأخير، تقدماً ملحوظاً في مجالات إصلاح قوة الشرطة والتدريب والعدالة. وبديهي أنه يجب أن نسلم بأنه لا تزال توجد مشاكل عديدة، ولذلك، نأمل أن تزداد الجهود التي تبذل لإصلاح القضاء. وبعد هذه العملية، نأمل أن تعزّز قدرة شعب البوسنة والهرسك على بناء الدولة.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها البعثة لاختيار وتدريب أفراد لقوة الشرطة من الأقليات العرقية. ونأمل أن تبذل البعثة قدراً أكبر من الجهد لكفالة أن تتسم قوة الشرطة في البوسنة والهرسك بالتعدد العرقي على أساس العدالة والمساواة العرقية.

ومع تحسن الحالة الأمنية وحدوث مزيد من التعاون من بعض المسؤولين المحليين، نلاحظ بارتياح أن أعدادا أكبر من اللاجئين المنتميين إلى الأقليات تعود إلى موطنها. وهنا، يستمر وجود مشكلتين رئيسيتين هما: مسألة الأمن وعدم توفر السكن الملائم. والمشكلة الأخيرة هي نقطة الاختناق الرئيسية، ونأمل أن تركز وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي ككل على هذه المشكلة وأن يقدما الدعم بشأنها.

ونؤيد وكالات الأمم المتحدة في قيامها بدور إيجابي في عملية السلام والتنمية في البوسنة والهرسك. ونأمل أن

تعزز التنسيق فيما بينها وأن تتعاون من خلال تقسيم العمل بينها على نحو ملائم بغية تحسين الكفاءة.

ويتوقع أن تكمل بعثة الأمم المتحدة ولايتها الأساسية بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. ونتفق مع الأمين العام على أن الحاجة ستظل قائمة بعد ذلك لبذل جهود متواصلة للحفاظ على ما تم إنجازه. ولكننا نعتقد أيضا أنه يلزم نموذج جديد. وقد طرح الأمين العام، في الفقرة ٣٦ من تقريره، فكرة بشأن هذه المسألة، ويؤيد وفد الصين هذه الفكرة. وقد أعطى الأمين العام ممثله الخاص تعليمات لبدء الاستعدادات في هذا الصدد، ونأمل أن نبلغ بما يجدّ في أسرع وقت ممكن.

وفي حين أن الفاعلين الإقليميين يشاركون، نأمل أن تزيد وكالات الأمم المتحدة أيضا التنسيق فيما بينها وأن تقوم بدور هام في جهد مشترك لإعادة التأهيل الاقتصادي في البلد. وهذا عامل حاسم لاستمرار السلام في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي يا سيدي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وأود أن أؤكد لكم على أن وفد جامايكا سيقدم التعاون والدعم الكاملين في سعيكم للنهوض بمهامكم الشاقة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في البوسنة والهرسك وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2001/1132).

عندما ناقشنا هذه المسألة في المجلس آخر مرة، ذكّرنا الممثل السامي بأن عمل المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك يعتمد على تمكين مواطني البوسنة والهرسك وعلى تقريب البلد أكثر من الاتجاه العام الأوروبي. وكان مجلس الأمن، من جانبه، يسترشد بمقصد وأحكام اتفاق دايتون، واستعملنا المواعيد الزمنية لخطة تنفيذ السلام كمؤشر للنجاح. وقد تلقينا، بصورة منتظمة، تقارير متابعة عن التقدم التدريجي الذي يجري إحرازه في إصلاح الشرطة والقضاء، وتدريب أفراد إنفاذ القانون، وإعادة الإعمار الاقتصادي، وعودة اللاجئين وجهود المصالحة. وجميع هذه المسائل ضرورية لإكمال برنامج عمل يتعين أن يحقق مزيدا من النجاح ليتسنى لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إكمال ولايتها الأساسية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام وفريقه على النهج المنهجي الذي اتُّبع، والذي أسفر عن إكمال ٤٣ مشروعاً من بين ٦٦ مشروعا جرى صقل خطة تنفيذ الولاية فيها. وقد أعطيت الأولوية للقضاء والشرطة. واتُخذت إجراءات لكفالة التنوع العرقي في اختيار أفراد الشرطة وتعيين مفوضي الشرطة، ولكفالة تدريب الشرطة على نحو ملائم على الأساليب الديمقراطية للشرطة.

ونحن سعيدون باستمرار التقدم في عمل دائرة حدود الدولة، التي تراقب الآن ٧٥ في المائة من الحدود، ويتوقع أن يكتمل انتشارها بحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢. فإنشاء قوة شرطة مستقلة عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وتخفيض الجرائم العابرة للحدود بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ هما مثالان أيضا على الخطوات التي نأمل في تحقيقها. وهذه الإنجازات، الواردة في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام، تستحق الثناء. ونشيد بالبوسنة والهرسك أيضا على مشاركتها في عمليات الأمم المتحد لحفظ السلام في إثيوبيا وإريتريا وتيمور الشرقية.

وبالنسبة للقضاء، ندرك أنه كان لدى البعثة مهمة صعبة، وإن حدث تحسّن. إلا أنه لا تزال توجد مشاكل، بما

فيها مشاكل في مكافحة الفساد وسوء التصرف القضائي. ويراودنا قلق خاص، كما جاء في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام، حيال سوء التصرف القضائي الذي أعاق محاكمة مرتكبي العنف العرقي ومسيئي استخدام سلطات الشرطة والمتّجرين بالأشخاص. ونحن نشجع مواصلة تركيز المفوضين القضائيين المستقلين على إصلاح القضاء.

ولا يزال التماسك السياسي والحياد يروغان منا، واستمرار تعزيز الاختلافات القومية والعرقية يخنق العملية ككل. فالإجراءات القومية تضعف التقدم، كما أن المشاكل الموجودة في جمهورية صربسكا أضعفت الإطار السياسي. ونحن مستمرون في حث الأطراف على العمل معا بروح من الوحدة الوطنية. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي الاستمرار في إعطاء الأولوية لتقليل إعتماد البوسنة والهرسك على دعم المانحين، ولمعدلات البطالة المرتفعة السائدة، وعدم الاستثمار. وإننا نسلم بأن النشاط الاقتصادي يتأثر بمشاكل أخرى، كالفساد السياسي، وبعدم وجود سياسات واضحة وشفافة بين السلطات السياسية. والقرار ١٣٥٧ (٢٠٠١)، الذي اتخذ في وقت سابق من هذا العام يذكرنا في الحقيقة

”أن استمرار المجتمع الدولي والمانحين الرئيسيين في إبداء الاستعداد لتحمل العبء السياسي والعسكري والاقتصادي لجهود التنفيذ والتعمير يتوقف على مدى امتثال جميع السلطات في البوسنة والهرسك ومشاركتها النشطة في تنفيذ اتفاق السلام وإعادة بناء مجتمع مدني“. (الفقرة ٢)

وعلى المدى القصير فإنه يلزم الوصول إلى مستوى معين من سلامة الاقتصاد للتشجيع على عودة اللاجئين، وللوصول مستقبلا إلى السياق الأوروبي وحفز النمو لأجل طويل بما يؤدي إلى استدامة الاقتصاد. ولذا فنحن نطالب السلطات السياسية في البوسنة والهرسك بالتعاون على إيجاد مناخ يفضي إلى النمو الاقتصادي. ولا بد أن يسير الإصلاح الاقتصادي الأساسي جنبا إلى جنب مع تحسينات الإطار السياسي.

ولقد طالب الأمين العام بالتبكير باتخاذ قرار بشأن إيفاد بعثة شرطة للمتابعة في الإقليم بغية كفالة التخطيط الموقوت والسلاسة في التحول. ونحن ننتظر تلقي خطط مفصلة لمواءمة التواجد الدولي وتواجد بعثة المتابعة هذه في البوسنة والهرسك، مع مراعاة ما أحرز من تقدم وما ينتظرنا من تحديات.

وبقدر ما تحققه البعثة من نجاح يرى الأمين العام أن من الممكن بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أن يقلص حجم بعثة الشرطة، إلى ربع حجمها الحالي، على وجه التقريب.

ومن المهم مع استمرارنا في دراسة الوضع في البوسنة والهرسك أن يكون لدينا منظور إقليمي إذا أريد إحلال سلام شامل ودائم. ويجب أن يتواصل تنسيق المشاكل والأهداف المشتركة كالمصلحة وإقامة مجتمع متعدد الأعراق.

ويسرنا في هذا الصدد تعاون الشرطة مؤخرا على الصعيد الإقليمي، واعتماد استراتيجية في ١٢ أيلول/سبتمبر لمكافحة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة والإرهاب. ولا بد أن يصبح البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص، الذي تعطل في البوسنة والهرسك بسبب ضعف النظام القانوني، جزءا أساسيا من هذا التعاون الإقليمي.

ونود أن نعيد التأكيد أيضا على ما نوليه من أهمية للالتزام الذي تعهدت الأطراف به وهو التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونود في الختام أن نشيد بأعمال الممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام وبما يبذلانه من جهد لزيادة التركيز على الإصلاح في القضاء والشرطة وعلى النمو

الاقتصادي والتوسع في عودة اللاجئين وتعزيز المصالحة، وإعداد البوسنة والهرسك للدخول في عملية التكامل الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لشخصي.

السيد لافيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أتقدم بأطيب الأماني لوفد مالي في هذه الجلسة العامة الأولى في كانون الأول/ديسمبر - الجلسة التي ستكون مشحونة نظرا للحالة الدولية الراهنة. ولا شك، سيدي في أن المجلس سينجح بفضل توجيهاتكم السديدة.

وأشيد أيضا بالسفيرة باتريشيا دوران وفريقها كله حيث وجهوا عملنا بتوفيق رائع خلال تشرين الثاني/نوفمبر - الذي كان هو أيضا شهرا مشحونا بسبب الأحداث الدولية وحضور عدد كبير من الوزراء ورؤساء الدول في نيويورك.

وفرنسا تؤيد موقف الاتحاد الأوروبي الذي سيعرضه ممثل بلجيكا خلال مناقشتنا. ولهذا فسوف أقتصر على تعليقات قليلة موجزة بصفتي الوطنية.

وأبدأ بالإعراب عن تقديرنا للإحاطة الشاملة المقدمة من الأمانة العامة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

فهذه البعثة عملية سلام مثالية. وهي مثالية أولا بسبب ما تقوم به. فهي تستلهم الأهداف المحددة المبينة في خطة لتنفيذ ولايتها. وهي تستفيد من العمل الذي يؤديه بكفاءة كل من الممثل الخاص ومفوض شرطة رفيع المستوى وفريق كامل مصمم على تحقيق أهدافه. والبعثة تقدم تقريرها إلى مجلس الأمن عن نواحي نجاحها وعن الصعوبات التي تصادفها وعن مراحل عملها القادمة. والنتائج، وهي نتائج باهرة - ظاهرة أمام أعين الجميع. والتقرير الأخير للأمين العام يوضح هذه المسألة. ويتجه ذهني بوجه خاص إلى الإحصاءات التي تشهد بما تحقق من نجاح بفضل تعزيز دائرة حدود الدولة.

وثانيا، إن هذه البعثة مثالية بسبب قدرتها على وضع استراتيجيتها للخروج. فهي في هذا الصدد تضرب أروع مثال على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي عن عمليات السلام. ونحن ندرك أن الفترة من نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى بداية عام ٢٠٠٣ هي على الأرجح الإطار الزمني لإنجاز المهام الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة.

وثالثا، إن الطابع المثالي للبعثة يعزى أيضا إلى احتمال تسليم هذه العملية من عمليات الأمم المتحدة، إلى المنظمات الإقليمية، وهي في هذه الحالة الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن بين الأشياء التي ينظر فيها حاليا بين هذه الجدران، إعادة تحديد أدوار كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتعزيز تنسيقها، والسعي إلى زيادة التكامل بينها.

وفي سياق عملية التأمل الشاملة في إعادة هيكلة تواجد المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وهي التي تجري الآن بقيادة السيد وولفغانغ بيتريتش والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث يجري كل منهم تقييما للظروف التي قد تستمر فيها جهود الرصد والمتابعة للشرطة البوسنية. وبعد أن تعلن هذه التقييمات، تستطيع الدول الأعضاء في المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام أن تحدد مزايا كل خيار استنادا إلى تلك النتائج. وسيكون عليها حين يأتي ذلك اليوم أن تختار أفضل الحلول. وأشدد هنا على ضرورة عدم الاختيار إلا حين يأتي وقته.

وفرنسا التي ترنو إلى اختتام هذه الدراسات تلاحظ من جانبها ميزات استمرار جهود الرصد والمساعدة للشرطة

البوسنية في إطار بعثة للاتحاد الأوروبي. والواقع أن مجال التقارب مع الاتحاد الأوروبي مفتوح أمام البوسنة والهرسك. فللاتحاد الأوروبي درجة عالية من الشرعية السياسية هناك. ثم إن له ٦٢٠ فردا، فهو المساهم الأول في قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة. ومن خلال أنشطته لإدارة الأزمات المدنية أصبحت لديه القدرة التشغيلية لإدارة البعثة التي تتبع بعثة الأمم المتحدة. ثم إنه سيكون في وضع يتيح له أن يشرك في عمله الدول التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك بوجه خاص بفضل مجلسه التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام.

وتسعى البوسنة والهرسك إلى الانضمام إلى أوروبا، وهي تفعل ذلك في إطار عملية تحقيق الاستقرار والانتساب. ونحن نشجع السلطات البوسنية على مواصلة جهودها والمثابرة في هذا الاتجاه بكل ما يلزم من إصرار. فهذا هو ما ينتظر البوسنة والهرسك وبشكل أعم جنوب شرق أوروبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخصي.

السيد الشريف (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعرب عن تهاني لكم، سيدي، بتوليكم رئاسة المجلس. وأؤكد لكم التعاون الكامل من وفد بلادي بغية نجاح أعمالنا. ونود كذلك أن نعرب عن خالص شكرنا للسفيرة دورانت وفريقها كله على الأعمال الممتازة التي اضطلعت بها رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأضم صوتي إلى أصوات من تكلموا قبلي في شكر السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام، الذي ينوه بالتقدم المحرز أثناء الفترة التي شملها التقرير.

ويرى وفد بلادي أن هذا التقدم يتعلق بجميع مجالات العمل بموجب ولاية البعثة، كما يتعلق، قبل كل شيء، بجميع مناحي حياة الشعب البوسني. والنجاح المحرز إلى الآن دليل على النضوج المتزايد والإرادة القوية لبناء مستقبل مشترك يتسم بتعدد الأعراق وينعم فيه جميع السكان بالرخاء. ونتفق مع الأمين العام على أن إحراز هذا التقدم لم يكن سهلا وعلى أنه كانت هناك مقاومات وصعوبات جرى التغلب عليها. ومع ذلك لا نزال نعتقد أن النتائج المحرزة مرضية وتستحق التزام المجتمع الدولي بأسره.

ولكي يتحقق بالكامل سلام دائم في البوسنة والهرسك، من المهم الآن أن نعزز دعائم مؤسسات فعالة وديمقراطية ومتعددة الأعراق وأن نساعد سكان البلد في جهودهم الرامية إلى بناء مجتمع بوسني جديد. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على التزاماته في ذلك البلد لكي يكفل انتقالا سلميا يراعي مجمل الحالة في البلقان وقدرة مجتمع البوسنة على تولي زمام مستقبله ويحافظ على المنجزات المحرزة، بل ويحسنها.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات على المسائل التي نرى أن لها أهمية خاصة بالنسبة لكفالة السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك.

أولا، يرحب وفد بلادي بالنتائج المشجعة التي أحرزت في مجال إصلاح الشرطة. فإنشاء قوة شرطة بموجب المعايير الدولية للأمانة الشخصية والكفاءة المهنية يشكل مرحلة حاسمة في نجاح العملية في البوسنة والهرسك. ومن المهم أن تستمر الجهود المبذولة لتحسين تمثيل الأقليات العرقية في قوة الشرطة المحلية. وفي هذا السياق، نرحب بتعيين بوسني في منصب رفيع في مخفر للشرطة في جمهورية صربسكا. ويفتح هذا التعيين الطريق أمام المصالحة ويضع حدا لما يسود من انعدام الثقة.

وينبغي التأكيد أيضا على أن نجاح عملية إصلاح قوة الشرطة وإعادة هيكلتها ما زالا يعتمدان اعتمادا كبيرا على حياد هذه القوة. ولهذا، من الضروري أن نعزز هذا الجانب وأن نزيل أية اعتبارات سياسية أو حزبية أو عرقية قد تعرقل هذه العملية.

وثانيا، يرحب وفد بلادي كذلك بالخطوات التي اتخذها سلطات البوسنة والهرسك لمكافحة الإرهاب. وقرار إنشاء قاعدة بيانات في هذا المجال قرار جدير بدعم المجتمع الدولي.

وثالثا، يود وفد بلادي أن يدعم جهود بعثة الأمم المتحدة في مجال الإصلاح القضائي. فمن الجوهري أن تكون الخدمات القضائية مستقلة ومحايدة وغير تمييزية في تعاملها مع جميع سكان البوسنة. ويجب ألا يتمتع من يقدموا إلى العدالة بالضمانات القانونية أثناء المحاكمة فحسب، بل يجب أن يقتنعوا كذلك بنزاهة القرارات التي يصدرها القضاة. ونعتقد أنه بمجرد إرساء الثقة، سيكون من الأيسر أن تتعايش جميع الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك.

ورابعا، نرحب بجهود دائرة حدود الدولة. ونعتقد أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق هذا المرفق في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية. وتزداد مسؤوليته الآن في مكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة على إنشاء البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص. وهذه القضية الهامة مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي بأسره.

وخامسا، يود وفد بلادي أن يشيد بوكالات منظومة الأمم المتحدة على إسهامها في جهود التعمير في البوسنة والهرسك. ونشجع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على مواصلة جهودها الرامية إلى حماية أماكن العبادة وإعادة بنائها. ونرحب كذلك بالمساعدة التي يقدمها مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى اللاجئين والمشردين عند عودتهم.

وختاما، فإن تونس، التي كانت تصغي دائما للبوسنة والهرسك وستظل كذلك، تستعد لمغادرة المجلس في نهاية هذا الشهر وهي تعرب عن الأمل في أن نرى البوسنة والهرسك تنعم في نهاية المطاف بالمصالحة والاتحاد وتعدد الأعراق والرخاء. ومن المؤكد أن ذلك البلد سيتمكن من التطلع إلى المستقبل. وسيستمد القوة من آلام الماضي ومن الآمال التي ترعاها الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بالتهانئ إلى مالي، وإليكم شخصيا، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر، الذي سيكون شهرا حافلا بالأعمال، وأؤكد الدعم الكامل من وفد بلادي لكم. وأود أن أشكر أيضا السفيرة دورانت، ممثلة جامايكا، على رئاستها المتميزة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر إلى السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأشكر كذلك جميع من شاركوا في إعداد تقرير البعثة المعروض علينا الآن. وتثني أيرلندا بحرارة على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما فيها قوة الشرطة الدولية، على ما أحرزته إلى الآن من إعادة هيكلة وإصلاح وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك وعلى إكمال ٤٣ مشروعا من المشاريع الـ ٦٦ الجوهرية في خطة تنفيذ الولاية المنوطة بها.

وتؤيد أيرلندا تأييدا كاملا البيان الذي يدلي به بعد قليل ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، أود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

من الواضح أنه رغم أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أحرزت نتائج كبيرة هناك، إلا أنه ثمة أسباب للقلق لا تزال قائمة في بعض المجالات. وتتضمن المشاكل القائمة حاليا مستوى مرتفعا غير مقبول للتدخل السياسي، ودعما غير كاف لقوة الشرطة، وافتقارا إلى الإصلاح في مجالي القضاء والعقوبات، وقصورا في التقدم الاقتصادي. وينبغي لجميع السلطات ذات الصلة في البوسنة والهرسك أن تنفذ بالكامل أحكام اتفاق دايتون/باريس وأن تعمل على تطوير مؤسسات على مستوى الدولة صالحة للبقاء. بدلا من السماح للمصالح السياسية القصيرة الأجل أن تتغلب على مصالح البلد ككل.

وترحب أيرلندا بتنفيذ مشروع مفوض الشرطة، الذي يستهدف إنشاء خدمة للشرطة ليس لها طابع سياسي وإنشاء مدونة تأديبية. ونحث السلطات ذات الصلة على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تشجيع تمثيل الأقليات في قوات الشرطة المحلية. ونتفق بالكامل مع تقييم الأمين العام، وهو أن تصدي قوات الشرطة للعنف ضد العائدين من الأقليات مؤشر هام لأداء الشرطة.

وترحب أيرلندا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بعودة اللاجئين وتلاحظ أن أرقام عام ٢٠٠١ أكثر الأرقام ارتفاعا منذ انتهاء الحرب. ومع ذلك، لا تزال البوسنة والهرسك تواجه جيوبا ضخمة من المقاومة في وجه إنشاء مجتمع متعدد الأعراق بالفعل. كما أنها تناضل من أجل تهيئة اقتصاد صالح للبقاء ولا تزال تعاني من النقص الخطير في السلطات الحكومية على صعيد الدولة وصعيد الكيانات.

ولا بد للسلطات ذات الصلة في البوسنة والهرسك أن تتحمل مسؤولية أكبر. وينبغي أن تعمل على تحسين التعاون فيما بين الكيانات وأن تبذل الجهود الرامية إلى إجراء إصلاح اقتصادي حاسم يعزز قدرة البلد على البقاء معتمدا على نفسه ويساعده على الوفاء بالشروط التي تحددت ملامحها في الخطة. التي وضعها الاتحاد الأوروبي للتحرك صوب التكامل الأوروبي.

ودائرة حدود الدولة والبرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص، اللذان أنشأهما بعثة الأمم المتحدة، يحرزان تقدما كبيرا فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص وبالهجرة غير المشروعة. ونلاحظ أنه منذ تموز/يوليه ٢٠٠١، أدين سبعة أشخاص بجرائم تتعلق بالاتجار، إلا أن مما يؤسف له أن التقدم بصفة عامة في مكافحة هذا الاتجار غير المشروع لا يزال يتعرض لمعوقات ضخمة. وتحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بهذه الموضوعات وفيما يتعلق بقانون حقوق الملكية أمر جوهري لتطبيع الحالة وإضفاء الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وأخيرا، فإن أيرلندا تؤمن إيمانا قويا بأن المجتمع الدولي لا بد له من أن يواصل تدخله في البوسنة والهرسك. وينبغي أن يستمر العمل بغية تكرار التأكيد على حكم القانون، وإنشاء مؤسسات مستقلة وفعالة، وتيسير عودة مزيد من اللاجئين، وتعزيز التنمية الاقتصادية. كما ينبغي أن تُبذل جهود لضمان ألا تتهدد الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال الشرطة والإجراءات المتعلقة بإصلاح قوات الشرطة وإعادة هيكلتها في المستقبل خطر الضعف في إطار النظام القضائي. ونرى أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص أثناء السنة المقبلة لكفالة تحقيق التقدم نحو إصلاح النظام القضائي ونظام العقوبات ونظام الشرطة. وسيكون الحضور الدولي المعاد تقييمه ضروري لتحقيق هذا التقدم وإقامة بوسنة وهرسك مندمجة إندماجا كاملا من أوروبا ومعتمدة على ذاتها وقادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

ومما له أهمية أن يستمر التخطيط على وجه الاستعجال على جميع المستويات بحيث يمكن أن تنشر هناك

بعثة للمتابعة أصغر حجما، لكنها نشطة وذات أهداف قابلة للتحقيق، قبل نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة الحالية في البوسنة والهرسك.

وتنوه أيرلندا بتوصية الأمين العام بأن الجهات الفاعلة الإقليمية هي في الموقع الأفضل الذي يمكنها من أن تضطلع بمسؤولياتها عن ذلك، وهي تشارك من جانبها بنشاط في المحادثات المتعلقة بمختلف الإمكانيات. وإننا نتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع في المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أيرلندا عن الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، بأن أنضم إلى غيري من المهنئين لكم، وأن أرحب بكم في كرسي الرئاسة على رأس هذه الطاولة. كما أود أن أشكر السيد العنابي على استكماله لمعلوماتنا.

إننا نؤيد عزم الأمين العام على إنهاء تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بنهاية عام ٢٠٠٢ وجهود الممثل الخاص كلاين لتحقيق هذا الهدف، ونقل هذه المهمة إلى منظمة إقليمية. ونأمل أن تكون هذه العملية نموذجا يحتذى به بشكل أو بآخر في حالات مماثلة في المستقبل.

وسينظر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي يجتمع اليوم وغدا في بروكسل، في كيفية ترشيد الحضور الدولي المدني. ويشارك الممثل الخاص كلاين في هذه المناقشة، ونأمل أن يكفل ذلك التنسيق على نحو وثيق وأن يساعد على تحقيق الانتقال السلس الذي أثق أننا جميعا نريده. ونتوقع أن تقوم النتائج إلى ستسفر عنها مناقشات بروكسل بدور هام في تشكيل المرحلة الختامية للانتقال.

ومع التقدم الجاري في هذه العملية، فإن دائرة حدود الدولة تعد مصدر قلق لنا بصفة خاصة. فدائرة حدود الدولة بحاجة إلى مزيد من الدعم السياسي ومزيد من الموارد. وتقرير الأمين العام واضح في قوله إن هناك نتائج إيجابية حققتها دائرة حدود الدولة تمثلت في تخفيض عمليات الهجرة غير القانونية والتهريب، وسيكون لدائرة حدود الدولة أيضا دور في ضمان بذل جهود فعالة لمواجهة الإرهاب.

وإننا نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى توفير مزيد من الموارد ومبادرة البعثة بعقد مؤتمر للمانحين في وقت لاحق من هذا الشهر. وسيكون لدائرة حدود الدولة دور هام ومركزي في مستقبل البوسنة، وتتطلب احتياجاتها المالية الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

السيد فرنكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس في البداية بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، كما أود أن أتقدم بشكر خاص إلى وفد جامايكا وإلى السفيرة دورانت على العمل الذي تميز بقدرة مهنية غير عادية.

ونود أن نعبر عن شكرنا أيضا للسيد هادي العنابي على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها، وعلى تقديمه لتقرير الأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك التي اضطُلع بها على مدى الشهور الأخيرة. ومما يبعث على الارتياح أن نشهد، في هذين التقريرين، التقدم الذي حققته البعثة من حيث تنفيذ ولايتها. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على عنصرين نعتبرهما أساسيين لكي يكون إصلاح نظام الشرطة الجاري، الذي يستهدف إنشاء قوة شرطة مهنية، هيكليا ودائما.

أولا، إن توظيف أعضاء ينتمون إلى جماعات الأقليات يشكل ضمانا للنزاهة التي ينبغي أن تتسم بها قوة الشرطة. علاوة على ذلك، يجب أن يكون تشكيلها نموذجيا ومثالا يحتذى، نظرا لأن الشرطة تجسد السلطة في الهيكل الاجتماعي. وهذا يعني أن تشكيل قوة متعددة الأعراق يخدم أغراضا أخرى أيضا.

ونأمل أن يكون تعيين الممثل البوسني نائبا لآمر مخفر في مخفر شرطة سربرينتسا حافزا لجماعات الأقليات على العودة إلى الإقليم، كما ذكر الأمين العام. وينبغي أن يُحتذى بهذه الجهود في مناطق أخرى.

وثانيا، نود أن نبرز العمل الذي أنجزته دائرة حدود الدولة بالتعاون مع الشرطة. أن عبور الأشخاص بشكل غير قانوني، شأنه شأن الاتجار غير المشروع بسلع مختلفة، يعد مشكلة متكررة الحدوث في البوسنة والهرسك. ولهذا، نود أن نؤكد التقدم الذي تحقق في مراقبة الحدود في الأشهر الأخيرة. ويجعل الواقع الدولي الجديد من هذه المراقبة أداة لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب، ومن ثم فإننا نرى من الضروري أن يستمر العمل المشترك بين الشرطة وبين موظفي دائرة الحدود. ونرحب بنداء الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى توفير أموال لهذا البرنامج.

وفي رأينا أن مجلس الأمن ينبغي ألا يغيب عن المناقشة الجارية حول مستقبل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، نظرا لأن هذه المناقشة سيكون لها أثرها، قل أو كثُر، على العمل المنتظر.

ويتعلق أحد الشواغل التي تكرر سماعها أثناء مداولاتنا بشأن البوسنة والهرسك بما ينبغي أن تكون عليه بالتحديد استراتيجية الأمم المتحدة للخروج فيما يختص بعملية السلام هذه. البعض يقول إن الخروج ينبغي أن يحدث بمجرد استكمال تنفيذ اتفاق دايتون. ويقول آخرون إن الخروج ينبغي أن يحدث في العام المقبل، عندما تكمل البعثة ولايتها. بينما يرى آخرون أنه يتعين إحراز تقدم تدريجي، يتضمن إشراك جهات فاعلة في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. وهذه البدائل جميعها لها أهميتها وهي جديرة بالتحليل المفصل.

ونحن بانتظار نتائج اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي سيعقد اليوم في بروكسل. وستؤثر نتائج هذا الاجتماع على الدور الجديد الذي يتعين على مجلس الأمن القيام به في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن ثقتنا بقيادتكم يا سيدي الرئيس، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل. وعلينا أيضا أن نشيد بجامايكا - بالسفيرة والفريق العامل معها - على الدور الذي اضطلعت به في رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أشكر مساعد الأمين العام السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الموجزة والشاملة في نفس الوقت وعلى عرضه لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2001/1132.

إن زيادة استقرار الوضع العام في البوسنة والهرسك حاليا يبعث على تشجيعنا. ويسعدنا أيضا أن بعثة الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا نحو الوفاء بولايتها الأساسية.

ومن دواعي سرور بنغلاديش أنه طرأت تحسينات ملحوظة على الجوانب المتعلقة بالأمن من ولاية البعثة. ففي بداية العام الماضي، حين فرض قانون دائرة حدود الدولة، أنشئت مؤسسة لمعالجة خط الحدود المفتت المليء بالثغرات الذي خلّفته الحرب. ومن الإنجازات الجديرة بالثناء توسيع

نطاق الدائرة في السنتين الماضيتين بحيث تحمي ما نسبته ٧٥ في المائة من خط الحدود ومطار سراييفو. بيد أننا نود أن نعرف شيئا عن الإطار الزمني المتوقع للتغطية الكاملة بنسبة ١٠٠ في المائة.

ومن الجدير بالتنويه أيضا أن أفراد الشرطة التابعين لدائرة حدود الدولة البالغ عددهم ١ ٣٦٤ فردا منتقون من منطقة لمستجمع أمطار متعددة الأعراق. ويرجع الفضل إلى الدائرة في كثير من خفض الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا والنجاح في الحد من الاتجار في البشر، ولا سيما النساء. ونرى أن تضافر جهود كل من البعثة ومكتب الممثل السامي والقيادة السياسية المحلية سيمكننا قريبا من إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

وقد أسند اتفاق دايتون ولاية هامة للبعثة لكي تقوم بإصلاح قوة الشرطة المحلية وإعادة هيكلتها. واستند في ذلك إلى اعتبار أن إنشاء قوة شرطة تتسم بالكفاءة المهنية ولا تشتغل بالسياسة أمر أساسي لمكافحة الإرهاب والفساد والتمييز. وكانت كفالة تمثيل الأقليات في قوة الشرطة من أشد التحديات أهمية في البوسنة والهرسك. ويتزايد ظهور النتائج الإيجابية في هذا التمثيل. كما يتجلى هذا أيضا في توظيف أفراد الشرطة من الإناث. وباقتراب ولاية البعثة من نهايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أي بعد سنة من الآن، يلزم المضي للأمام في تلك المهمة دون هوادة.

وتتعرض فعالية أداء مؤسسات الشرطة للخطر بشكل حاد ما لم يتطور القضاء جنبا إلى جنب مع تطور تلك المؤسسات. وفي هذه الحالة، فإنه لم يواكب إصلاح الشرطة. ويوهن انعدام الإنفاذ القضائي عزيمة الشرطة في تعقب المجرمين واعتقالهم. فالاستجابة الملائمة من قِبل النظام القضائي ضرورية لكسب ثقة الجمهور في المؤسسة والاحتفاظ بهذه الثقة في حالات الجرائم ذات الدوافع العرقية. كما أن تلك الاستجابة من شأنها أن تثني المتطرفين عن اقتراف أعمال العنف العرقي. ولا يمكن تحقيق الأولويات العاجلة من قبيل الإصلاح الاقتصادي لتشجيع الاستثمار، وعودة الأقليات بشكل مستدام، وبناء المؤسسات دون توطيد سيادة القانون استنادا إلى فعالية أعمال الشرطة ونزاهة القضاء. ومن الواضح أن النظام القضائي في البوسنة والهرسك ما زال معطلا. والاهتمام مطلوب في هذا المجال إذا أردنا جني منافع عامة ملموسة من وراء إعادة تشكيل مؤسسات الشرطة.

ومن أنجع الطرق لعلاج ندوب الماضي الأليم إيجاد فرص اقتصادية للشعب. فذلك من شأنه أن يجعل الناس يتطلعون إلى مستقبل مشرق. وسيبقى الحل الطويل الأمد مستعصيا ما لم يتسنّ إرساء قاعدة ثابتة في البلد يستند إليها إحراز التقدم الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الاندماج مع بقية أوروبا. ومن البوادر المشجعة أن بعثة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجرت مؤخرا تقييما مبدئيا للاحتياجات اللازمة لخطة إنعاش اقتصادي واجتماعي متعددة السنوات، وذلك في محاولة لتحديد احتياجات التنمية وإمكانياتها. ويجب المضي في ذلك خلال الأشهر القادمة. بيد أن ذلك في حد ذاته لن يكون كافيا. فلا بد لصون الاستقرار من مواصلة المجتمع الدولي التزامه بتقديم الدعم.

وترحب بنغلاديش بالتخطيط والإعداد المبكر للانسحاب. وقد برزت ضرورة ذلك في المناقشة التي أجراها المجلس في العام الماضي في موضوع "لا الخروج بلا استراتيجية". وسيكون إنهاء أعمال البعثة سليما إذا أنجزت ولايتها إنجازا كاملا وعلى نحو مرضٍ. ويجب على الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية توليد الزخم الذي يبعث في الناس الأمل في المستقبل. ذلك أن الأمل هو الذي سيعينهم على قهر خلافاتهم ويضعهم على الطريق صوب مستقبل مزدهر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من دواعي سرورنا، كغيرنا من أعضاء مجلس الأمن، أن نراكم يا سيدي الرئيس تترأسون المجلس. ونضم صوتنا إلى عبارات الامتنان الموجهة إلى السفيرة دورانت ووفد جامايكا بكامله للعمل الذي أدوه في الشهر الماضي. كما يسرنا أن نرحب بممثل البوسنة والهرسك، ونشعر بالامتنان للسيد هادي العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

ورأي روسيا إيجابي في أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ورئيسها السيد جاك بول كلاين، التي يصفها تقرير الأمين العام بالتفصيل. وبالرغم من ضيق نطاق ولاية البعثة، التي تشمل التشجيع على إنشاء نظام فعال لهيئات إنفاذ القانون في البلد، فإن أنشطتها تتسم بأهمية كبيرة في إتمام إحدى المهام الرئيسية للتوطين، ألا وهي كفالة الأمن العام والاستقرار الداخلي في البوسنة والهرسك. وننوه مع الارتياح بأنه قد تحققت بعض نجاحات في هذا الصدد. ونؤيد الأنشطة التي يضطلع بها رئيس البعثة بهدف الوفاء بولايتها الرئيسية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

وبالنظر إلى هشوشة الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، نرى أن الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي في ذلك البلد يتمثل في كفالة الاستقرار الحقيقي، وأساسه اتفاق السلام. ولدينا اقتناع بأن في وسعنا أن ننفذ هذه المهمة من خلال تنسيق الجهود التي يبذلها جميع المشاركين في عملية التوطين وبإجراء تغييرات هيكلية خطيرة في أعمال المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. وينبغي أن تتمثل المجالات الرئيسية لإعادة التشكيل هذه في تعزيز الفعالية وإزالة التضاربات والتداخلات في أعمال الهيئات الدولية في البوسنة والهرسك، وفي خفض النفقات وعدد الموظفين.

وإحدى المهام ذات الأولوية في تلك العملية كما نراها هي تحديد معايير امتثال الأجهزة الدولية في البوسنة والهرسك لولاياتها وتحديد مراحل واضحة لنقل مسؤولياتها عن الحالة في البلد إلى البوسنيين أنفسهم. بيد أننا نرى أنه لا ينبغي أن نتعجل الأمور فيما يتعلق بإجراء تغييرات جذرية في عمل الهياكل الدولية في البوسنة والهرسك. وفي رأينا أنه يجب صوغ المقترحات المطروحة حاليا بشكل جيد، وأن من الضروري للغاية أن تكون متفقة تماما مع دايتون. والواقع أن تنفيذ الإصلاحات يجب أن يتناسب على وجه العموم مع تطور الحالة في المنطقة.

كما أننا لا نحبذ اتخاذ إجراء متعجل فيما يتعلق بمصير عملية الشرطة الدولية في النهاية. وليس لدينا شك في أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أفضل المنظمات إعدادا لتنظيم عملية الشرطة في البوسنة والهرسك بعد انتهاء الولاية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. بيد أن نقل العمليات إلى منظمة التعاون في أوروبا سينطوي على نفقات إضافية كبيرة لا تكاد تغطيها التبرعات. وعلينا أن نزن جيدا كل العوامل، بما في ذلك آراء الأطراف البوسنية ذاتها، وأن نتخذ بالاشتراك معا أكثر القرارات منطقية. فلا مبرر لأي تسرع في إسناد وظيفة رصد أنشطة وحدة الشرطة إلى بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة بالنظر إلى أن ولاية البعثة ستكون سارية لمدة عام آخر على الأقل. وينبغي أن يتخذ المجلس وفقا لاتفاق السلام القرار النهائي بشأن من يخلف بعثة الأمم المتحدة، وأن يوافق مجلس الأمن على هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ومن دواعي سروري أيضا أن أراكم يا سيدي الرئيس تترأسون

المجلس. وأود كذلك أن أوجه الشكر للوفد الجامايكي على ما قام به من عمل ممتاز في الشهر الماضي. وأريد أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره، والسيد العنابي على عرضه التقرير.

إن النرويج تثني على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لإسهامها في تنفيذ اتفاقات دايتون - باريس للسلام. ونرحب بالتقدم المحرز في مجالات إصلاح الشرطة، ودائرة حدود الدولة، وسيادة القانون. فوجود دوائر شرطة فعالة وجهاز قضائي محايد أمر ضروري لضمان سيادة القانون وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، وسلامة الأفراد العائدين المنتمين إلى الأقليات.

وعلى المسؤولين المحليين ومسؤولي الكيانات والدولة في البوسنة والهرسك أن يتحملوا المسؤولية الأساسية، وأن يبذلوا جهدا أكبر في هذا الصدد، من أجل إصلاح جهازي الشرطة والقضاء. ويجب أن يتضمن ذلك جهودا لمكافحة الجريمة المنظمة وأي دعم للإرهاب داخل أراضيهم. ومع ذلك، فمن الواضح أنه ستظل هناك حاجة إلى الدعم الدولي لضمان نجاح هذه الجهود. وهذا لا يخدم مصالح البوسنة والهرسك فحسب، بل مصالح منطقة البلقان الأوسع، وأوروبا بصفة عامة.

وعلينا أن نعترف بالترابط القائم بين إصلاح الشرطة والإصلاح القضائي. وقد تباطأت خطوات الإصلاح القضائي عن مواكبة إصلاح الشرطة، وتقوم الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكي تلحق به. وفي قطاع الشرطة، نود أن نرى تحسنا في التعاون بين قوات شرطة الكيان. ولا يزال تمثيل الأقليات في قوات الشرطة المحلية دون المستوى المطلوب في الكيانين. وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من التدريب والتجهيز لشرطة الكيان ودائرة حدود الدولة. وبالتالي، قررت النرويج أن تدعم دائرة حدود الدولة بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو.

وستظل الشرطة والسلطة القضائية في البوسنة والهرسك بحاجة إلى الدعم والإشراف الدوليين بعد إتمام الولاية الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وستستمر النرويج أيضا في دعم جهود المجتمع الدولي للمحافظة على المنجزات المهمة التي حققتها البعثة، فيما يتجاوز عام ٢٠٠٢. والعمل جارٍ حاليا لتقييم أكفأ السُبُل والوسائل، وأفضلها من الناحية العملية، لتحقيق ذلك الهدف. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دللت، في كل منطقة البلقان، وخاصة في كرواتيا التي حلَّت فيها محل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، على أن لديها ما يلزم من خبرة وقدرات ومقدرة في هذا الصدد.

وتؤكد النرويج على أهمية الإسهامات التي يمكن أن تقدمها البلدان المجاورة في تعزيز الاستقرار وسيادة القانون والديمقراطية في البوسنة والهرسك. فلا يمكن التصدي على النحو الكافي للتوتر العرقي، والجريمة المنظمة، والتهريب، والهجرة غير القانونية، وعدم الاستقرار السياسي، إلا عن طريق التعاون في إطار إقليمي ومن خلال نهج دولي موحَّد. ونرحب بحرارة بالتعاون بين قوات الشرطة على المستوى الإقليمي، وبالاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب التي أقرها وزيري داخلية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا، ووزير داخلية كيان البوسنة والهرسك ومدير دائرة حدود الدولة. وهو ما نعتبره تطورا إيجابيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل النرويج على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مالي.

يؤيد وفد بلادي إلى حد بعيد الآراء المعرب عنها في المجلس اليوم. إلا أنني أود، بعد توجيه الشكر للأمين العام على تقريره وللسيد العنابي على إحاطته الشفوية، أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة.

أولا، نعرب عن ارتياحنا للنتائج المشجعة التي تحققت في تنفيذ اتفاقات دايتون، ونحث جميع الطوائف في البوسنة والهرسك على المشاركة بنشاط في بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق، وفي تسهيل العودة السلمية للاجئين.

ثانيا، ندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى مواصلة عملية إصلاح الاقتصاد الكلي الجارية حاليا، ونشجع الأطراف الفاعلة الإقليمية على دعم التنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك بغية توطيد السلام في ذلك البلد.

ثالثا، نحيي ونشجع الجهود المبذولة لإعادة تشكيل الشرطة وإصلاح الجهاز القضائي وكذلك المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان. فكل هذه الجهود ستسهم يقينا في إنشاء نظام قضائي فعَّال قادر على إقامة العدالة الحقة للمواطنين. فهذا شرط أساسي لتحقيق السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم وفد بلادي القوي للجهود القيّمة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كما نعلن انضمامنا إلى النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم الكامل لجهود إعادة بناء البوسنة والهرسك.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل البوسنة والهرسك. وأعطيه الكلمة.

السيد كوسليوغيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي هذه الفرصة للتعليق على تقرير الأمين العام عن الإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الماضية. إن حكومة البوسنة والهرسك ترحب بالتقرير؛ وأود شخصيا أن أتوجه بالشكر للسيد العنابي على إحاطته الشاملة لما استجد من أمور وعلى ملاحظاته.

ونرى أن المنجزات الواردة في التقرير تمثل جزءا من التحسن العام الذي سُجِّل مؤخرا في بلادي وفي المنطقة بأسرها. فعلى امتداد العام الماضي تحسنت بشكل كبير الحالة العامة في البوسنة والهرسك نتيجة للإنجازات التي حققها المجتمع الدولي، وللواقع السياسي الجديد في البلد وفي المنطقة.

واسمحوا لي أن أذكِّر المجلس بأنه بعد الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أنشئت في البوسنة والهرسك، ولأول مرة في تاريخها ذي السنوات العشر، حكومة متعددة الأعراق تلتزم بأن تعمل في شراكة مع المجتمع الدولي لبناء دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق وتؤدي مهامها على أحسن وجه. وهذه الحقيقة أعطت دفعة حاسمة للتقدم الذي تتضح معالمه في التقرير المعروض على المجلس اليوم. ومع ذلك، فإننا ننظر إلى التقدم المحرز على أنه مجرد خطوة أولى في عملية الإصلاح الأساسية الضرورية والطويلة الأجل التي تستهدف أساسا تقريب البلد إلى بقية أوروبا. وفي هذه العملية، فإن أولويات الحكومة في الوقت الراهن هي: تطوير المؤسسات، وكفالة سيادة القانون وتحسين النظام القضائي، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

ومن ثم، فإننا نجد في هذا التقرير فرصة طيبة لكي نؤكد مرة أخرى على أهم القضايا في بلدنا، ليس فقط فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام، وإنما أيضا فيما يتعلق بالعملية الطويلة الأجل للانتقال السياسي والاقتصادي – وهي عملية لها صلة بدور مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ضوء ولاياتها الحالية.

إن إعادة تشكيل الشرطة والنظام القضائي أمر يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للأولويات التي وضعتها الحكومة في مجال تطوير المؤسسات وإرساء سيادة القانون. وإسهامات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لتحقيق هذا الهدف إسهامات كبيرة، ونحن ندين بالتقدير لكل الجهود المبذولة في هذا الصدد. ولا يقتصر الأمر هنا على أن وجود شرطة أفضل وأكثر إحساسا بالمسؤولية أصبح أمرا ملموسا في الميدان على صعيد الدولة بأسرها، بل إن التعاون المتبادل بين الكيانات والشرطة الإقليمية قد تحسَّن كثيرا كما أن عمل دائرة حدود الدولة أصبح أكثر فعالية. وحدث انخفاض ملموس في حالات عبور الحدود بشكل غير قانوني، وتم الإبلاغ عن عمليات الاتجار بالأشخاص، وكذلك النتائج الأولى المتعلقة بأنشطة مكافحة الجرائم.

وفي الوقت ذاته، حدث تحسن ملحوظ في تنفيذ المرفق الثاني لاتفاق دايتون للسلام، فيما يتعلق بعودة اللاجئين، ونحن نعترف بالجهود التي بذلتها في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونتوقع أن يسهم الإصرار على وجود ضباط شرطة محترفين من جميع المجموعات العرقية فضلا عن وجود ما يسمى بطلاب الأقليات في أكاديميات الشرطة في كلا الكيانين، في تعزيز المصالحة بين الأعراق، وأن يسهم في نهاية المطاف في زيادة تسهيل عودة اللاجئين. وقد تم الإبلاغ فعلا عن النتائج الأولى المشجعة في هذا الصدد. ووفقا لبيانات وردت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ففي الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠١ تم تسجيل ٨٥٦ ٦٦ حالة من حالات عودة الأقليات - كما يُطلق عليها - أي بزيادة تقرب من ٤٠ في المائة عما كانت عليه في نفس الفترة في عام ٢٠٠٠.

وفي الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى الآن سجلت عودة نحو ٣٠٠ ١٧٥ شخص في المناطق التي يمثِّل فيها العائدون أقلية. والإسهام الكبير الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الميدان واضحة.

إلا أنه وفقا لتقديرات مكتب الممثل السامي، ستلزم خمس سنوات أخرى للتنفيذ الكامل لعملية العودة، وبالتالي للتنفيذ الكامل للمرفق ٧. لذلك، فإنه حتى مع التقدم المسجل خلال العام الماضي، نحن ما زلنا بعيدين عن بلوغ الهدف النهائي. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم المحرز في عملية عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا لم يتحقق بشكل متكافئ في الكيانين، ولا سيما في بعض المناطق - المعروفة باسم المواقع السوداء - التي يعرفها جيدا ممثلو المنظمات الدولية. وهذا أمر محبط للنفس. ومن هنا، فإن النجاح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ركّز المجتمع الدولي ومؤسسات البوسنة والهرسك أنشطتهم في المستقبل على تلك المواقع الضعيفة التي تم تحديدها بالفعل.

ونحن نرحب بشكل خاص بالمساعدة والدور البنّاء للغاية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ التدابير التي بدأها مجلس وزراء البوسنة والهرسك بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وهي تتعلق بالإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب. وللمرة الأولى تعاونت المؤسسات المركزية ومؤسسات الكيانات بشكل كامل في الأنشطة المشتركة المناهضة للإرهاب، ومدّت نطاق تعاونها إلى البلدان المجاورة ومؤسساتها.

ونحن ندرك بوضوح أن أنشطة بعثة الأمم المتحدة تشكِّل جزءا لا يتجزأ من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى مؤسسات البوسنة والهرسك في جهودها الرامية إلى بناء بلد أوروبي مستدام سياسيا واقتصاديا. وفي هذا السياق، نرى أن الإنجازات المبلّغ عنها، لا سيما ما يتعلق منها بتهيئة الأوضاع على أرض الواقع كيما تسمح لشعب

البوسنة والهرسك بأن يكون حرّا في تقرير العودة إلى دياره التي كان يعيش فيها قبل اندلاع الحرب، أو اختيار العيش في أماكن أخرى، وفيما يتعلق بوضع نظام قضائي حديث ومستقل وفعال وإنشاء هياكل شرطة مسؤولة وغير سياسية.

هذه شروط أساسية لا غنى عنها للتنفيذ الناجح للإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي تستهدف تهيئة بيئة تمكينية للإنعاش الاقتصادي المرتكز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالتالي، نتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تبذل جهدا إضافيا حتى نهاية ولايتها لاستكمال العمل المتعلق بهذه المسائل. ونؤكد أيضا أن الأنشطة التي بدأت أثناء ولاية تلك البعثة تشكِّل جزءا من عملية انتعاش طويلة الأجل في البوسنة والهرسك وفي المنطقة ككل. وبعض هذه الأنشطة ما زالت بحاجة إلى جهد كبير لاستكمالها. وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان أن تنفّذ عملية انتقال واضحة وسلسة للمسؤوليات الأساسية المحددة في الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة إلى الهياكل الدولية الموجودة بالفعل في البلاد بغية ضمان استمرار تقديم الدعم في المستقبل إلى مؤسسات البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تمام التأييد العملية الجارية حاليا لتبسيط أنشطة المنظمات الدولية العاملة في البلاد التي ترمي إلى تحقيق تنسيق أوثق وتماسك أكثر في تقديم المساعدة الدولية إلى البوسنة والهرسك. ونتوقع أن هذه العملية، المدرجة في جدول أعمال اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، المجتمعة اليوم وغدا، ستأخذ أيضا بعين الاعتبار ضرورة وجود نهج إقليمي، نظرا لأن العديد من القضايا المثارة - وعلى رأسها الأمن، وعودة اللاجئين، والمصالحة بين الطوائف العرقية، والانتعاش الاقتصادي - هي كلها مشاكل إقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل بلجيكا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة - تركيا وقبرص ومالطة - فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أشيد بالعمل الممتاز الذي أنجزته جامايكا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونعرب عن شكرنا الخالص لكم، سيدي، على استهلالكم هذه الإحاطة الإعلامية المقدمة إلى الوفود، وبالتالي إتاحتكم الفرصة لنا لكي نعرب عن آرائنا فيما يتعلق بموضوع يهم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير.

وأود أيضا أن أشكر السيد الهادي العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا صباح اليوم.

إن قراءة تقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الأخيرة تبعث على التشجيع. ويسرنا أن نرى أن هذه البعثة تواصل إحراز التقدم وفقا لخطة تنفيذ ولايتها، وأنها حققت تقدما في ٤٣ مشروعا من مشاريعها الـ ٦٦ حتى الآن. ونعرب عن ارتياحنا بشكل خاص للنتائج التي تحققت فيما يتصل بدائرة حدود الدولة، ومكافحة الاتجار بالأشخاص وبالمخدرات، ومكافحة الإرهاب. وحقيقة أنه حدث تحسن نوعي في التعاون بين الكيانين والشرطة الإقليمية أمر يعتبر

تطورا إيجابيا جدا، من شأنه أن يزيد من كفاءة العمل وفعاليته.

ومن المؤسف أن جهود الشرطة لا تؤخذ مأخذ الجد من جانب النظام القضائي، الأمر الذي يجعل التقدم المحرز بطيئا كما لاحظت الهيئة القضائية المستقلة. وثقة الجماهير ليس فقط في النظام القضائي، بل أيضا في خدمات الشرطة أمر ضروري لحسن سير العمل. لذلك، ندعو بعثة الأمم المتحدة لأن تواصل الجهود التي بدأتها في هذه المهمة الصعبة، مهمة إصلاح النظام القضائي.

وإذا واصلت بعثة الأمم المتحدة العمل بهذا الأسلوب، فإنها ستكمل مهامها الأساسية قبل انتهاء ولايتها في كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل. غير أنه، كما ذكر الأمين العام في تقريره، ستظل هناك حاجة إلى مواصلة عملية الرصد وتقديم المساعدة من أجل المحافظة على ما تم إنجازه. وكما ذكرنا أثناء المناقشة التي جرت في المجلس في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام حول هذا الموضوع، فإن الاتحاد الأوروبي يقدّر ويدعم النهج الشامل الذي يتّبعه الممثل السامي لإعادة هيكلة الوجود المدني الحالي في الميدان. والواقع، أنه ينبغي التخطيط بذكاء للمرحلة الانتقالية مع استطلاع إمكانيات المجالات المتاحة لنا لتبسيط وترشيد وجود المجتمع الدولي في الميدان، على أن نراعي هدفين أساسيين، وهما الفعالية والتنسيق. ومن المؤكد أن الوثيقة التي سيقدمها الممثل السامي بيتريتش في اجتماع اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام المقرر أن يتم اليوم وغدا في بروكسل سيمكّننا من إحراز تقدم صوب التنفيذ السريع لعملية التبسيط والترشيد تلك، التي ستزيد من فعالية عمل المجتمع الدولي في هذه البلاد.

وتتمشى أنشطة بعثة الأمم المتحدة بشكل مباشر مع التقدم الذي حققته البوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاقات دايتون. إن هذا التقدم إيجابي والوضع يتطور على نحو يبعث على الارتياح. ويحث الاتحاد الأوروبي بقوة سلطات البوسنة والهرسك على مواصلة تنفيذ خطة التوجه نحو أوروبا. ونود أن نشدد مرة أخرى على أن من الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق تكامل سريع في هياكل الاتحاد الأوروبي وجود إدارة سياسية مسؤولة تقترن بتصميم قاطع وفوري على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقانونية والاقتصادية تنفيذا كاملا. والتعاون الإقليمي لا يقل أهمية عن ذلك بالنسبة لتوطيد هذه العملية، وكما أكدنا في أيلول/سبتمبر فإن البوسنة والهرسك حققت تقدما هاما في هذا السياق، وهو تقدم يتعين الاستمرار فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

وأعطي الكلمة الآن للسيد العنابي ليرد على الملاحظات التي أدلي بها والأسئلة التي طرحت.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): لقد طرح سفير أوكرانيا سؤالا عن التعاون الذي يقدمه الممثل الخاص السيد جاك كلاين إلى المنظمات الأخرى التي قد يكون بوسعها أن تتسلم مسؤولية البعثة التي ستواصل هذه المهمة والمتوقع أن تكون موجودة بعد كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل. وقد تلقى السيد كلاين تعليمات واضحة من الأمين العام بأن يتعاون مع جميع هذه الجهود الرامية إلى كفالة الانتقال بطريقة سلسة ودون متاعب. وشارك من أجل بلوغ هذا الهدف، في جميع الاجتماعات التي عقدت للنظر في هذه المسائل. وهو يشارك في جميع الاجتماعات التي يعقدها الممثل السامي بشأن تبسيط الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، بما في ذلك، بطبيعة الحال، اجتماع المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام الذي يعقد اليوم وغدا.

كما اجتمع السيد كلاين وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مع جميع الوفود التي زارت سراييفو للتخطيط لاحتمال إيفاد بعثة للمتابعة، بحضور وفود من كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا التعاون مع المنظمات الخَلَف المحتملة يجري على جميع المستويات، سواء على مستوى السيد كلاين نفسه أو مفوض الشرطة أو وحدة الشؤون المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أو حتى القادة الإقليميين لقوة الشرطة الدولية في مختلف المناطق.

وأعتقد بأن السؤال الثاني الذي طرحه سفير أوكرانيا يتعلق بالشكل المحتمل لبعثة المتابعة. فالقرارات الحسنة التوقيت في هذا الصدد ستتخذها أي منظمة ستنشأ كخلف لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. إلا أننا اقترحنا، بالاستناد إلى خبرتنا ومعرفتنا بالحالة، كما سترون في تقرير الأمين العام، أن أي بعثة للمتابعة ستكون في وضع أفضل للقيام بعملها إذا جمعت بين مسؤوليات الشرطة والنظام القضائي والنظام الجزائي. وهذا، كما أشرت، هو أحد الدروس التي استفدناها من العمليات السابقة. كما نشعر أن بعثة المتابعة يمكن أن تؤدي مهماها على النحو الذي يُتوقع حاليا بقوام يبلغ حوالي ٢٥ في المائة من القوام الحالي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - أي بعبارة أخرى، حوالي ٤٥٠ شرطيا إضافة إلى ما تمس إليه الحاجة من الموظفين لتغطية مجالات النشاط الأخرى. وعلى العموم، نشعر بأنها يمكن أن تكون بعثة أصغر بكثير من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وستبدأ بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الوقت المناسب بتخفيض قوامها حتى يتسنى لنا أن ننتقل من بعثة إلى أخرى بطريقة خالية من المتاعب.

وأخيرا، سأل سفير أوكرانيا عن الأنشطة التي يُضطلع بها لحماية حقوق الإنسان للأقليات. إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تساهم، بطبيعة الحال، في هذه الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها. إنها، بعبارة أخرى، تحاول أن تكفل قدر الإمكان، تقيد الشرطة بمعايير حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية لحفظ النظام المعترف بها دوليا. أما مسائل حقوق الإنسان على نطاق أوسع، فتقع في دائرة اختصاص الممثل السامي، ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتقوم مفوضية حقوق الإنسان، كما تعلمون، بتوفير الخبرة والتوجيه والتنسيق بشأن جميع مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة، إلى جانب المنظمات المعنية الأخرى في البوسنة.

ومرة أخرى، فيما يتعلق ببعثة المتابعة، أود أن أؤكد للسفير إلدون أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ستتعاون بالفعل تعاونا نشيطا مع المنظمة الخَلَف. ونحن متلهفون للشروع في عملية التخطيط في أقرب فرصة يتوفر فيها الوضوح في هذا الصدد. ولقد أعطى الأمين العام إشعارا مسبقا بنحو ١٣ شهرا، حتى يكون هناك وقت للإعداد، وسوف نكون على استعداد للتعاون بصورة جد فعالة. ولن تكون المهمة عمليا صعبة جدا، لأنه أياً كانت المنظمة التي ستتولى المسؤولية، فإن عددا لا يستهان به من الأفراد الموجودين يمكن أن يرتدوا القبعات نفسها. ولذلك، فإن المسألة من منظوري، ليست ما إذا كنا سنتعاون بفعالية - فهذا أمر مسلم به - ولكن ما إذا كانت الأعمال التحضيرية ستنجز في الوقت المناسب للاضطلاع بالمهمة بطريقة سلسة ودون متاعب.

وأخيرا، سأل سفير بنغلاديش عن الموعد الذي ستتمكن فيه دائرة حدود الدولة من الانتشار بصورة كاملة، وعن الإطار الزمني لذلك الانتشار. كما نعلم، تتحمل دائرة حدود الدولة حاليا المسؤولية عن نسبة ٧٥ في المائة من حدود البوسنة والهرسك، بما في ذلك مطار سراييفو وتُغطّيها. ونقدر أن تتمكن من تغطية الحدود بكاملها

أي – ١٠٠ في المائة من حدود البلد – في وقت ما من النصف الثاني من العام القادم، عندما تكون قد أكملت انتشارها. إلا أن ذلك ليس في أيدينا تماما ويعتمد بوجه خاص على توفير التمويل والمعدات لدائرة حدود الدولة. وهناك حاليا، كما يشير التقرير، عجز يبلغ نحو ٢,٥ مليون دولار فيما يتعلق بالمعدات التي تحتاج إليها دائرة الحدود، وعجز، يعتبر أكثر أهمية بكثير، فيما يتعلق بدفع مرتبات هؤلاء الأشخاص، يبلغ حوالي ١٦ مليون دولار. ولمجرد أن نعطي مثالا، يتعين على دائرة حدود الدولة في منطقة برتشكو، أن تغطي حدودا على امتداد نهر، إلا أنها لم تتمكن من الحصول حتى الآن على زورق نهري للقيام بأعمال الدورية في ذلك النهر. وهكذا، فإن هناك مسألة خطيرة تتعلق بالتمويل والمعدات، تتوقف بطبيعة الحال على تقديم التبرعات اللازمة في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد العنابي على الإيضاحات التي قدمها . وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.